العدد السادس والعشرون
2009

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا
1377 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2009 مسيحي

- ملامح عن المذهب المالكي في الغرب الإسلامي
- الخطاب الإسلامي مميزاته والتحديات التي تواجهه
- الشيخ محمد عبده وصلاته بأعلام الإصلاح في المغرب الكبير
- اللغة وصناعة الهوية

د. البكاي ولد عبد المالك

مقدمة:

تطرح مسألة الفعل الإنساني وما يتعلق بها إشكالاً كبيراً وخطيراً لا على مستوى التفكير اليوناني فحسب، وخاصة في الفلسفة الأرسطية، حيث كان ينظر إلى الإنسان باعتباره أروع ما في الوجود، وإنما أيضاً في المساجلات الكلامية التي اتخذت مسرحاً لها في العصور الإسلامية الأولى وخاصة مع الفرق الكلامية، وعلى رأسها المعتزلة. فقد احتلت هذه المسألة عمق المساجلة بينهم وبين الفرق الكلامية الأخرى، دفاعاً عن الإنسان الكامل والحرية الإنسانية، أعني حرية الاختيار في مقابل ما ذهبت إليه الفرق الأخرى، كالجهمية، والقدرية، التي لا ترى في الإنسان أكثر من ريشة معلقة في مهب الريح، مما ينفي عن الفعل الإنساني أصالته، ويسلبه بالتالي إنسانيته، وذلك بربطه بمصادر أخرى تتجاوز وجود الإنسان «الآن وهنا».

وإذا كان المعتزلة قد نظروا إلى الإنسان باعتباره خالقاً لأفعاله، ومن ثم تكون عملية الجزاء بشقيها: الثواب والعقاب أمراً ممكناً من وجهة نظر عقلية، فإن الأشاعرة من خلال نظريتهم في الكسب قد وقفوا موقفاً وسطاً بين القدرية

والجهمية من ناحية، أي بين أصحاب نظرية الجبر الذين يستندون في أغلب براهينهم إلى أسس دينية مستمدة من النصوص القرآنية، وبين المعتزلة الذين يعتمدون العقل منهجاً ومحكاً للنظر، لا في ما يأتي الإنسان من أفعال فحسب، بل في تأويل النصوص الدينية ذاتها.

ذلك أن الأفعال الإنسانية، حسب نظرية الكسب الأشعرية، ليست بشرية ولا إلهية بشكل مطلق. فلكل من الإرادة البشرية والإلهية حظها في الفعل الإنساني. فهذه الأفعال، كما يقولون، مخلوقة لله، مكسوبة للعبد، من حيث إن دور الإرادة الإلهية، لا يتخطى خلق نوع من الاستعداد البدني والنفسي لدى الإنسان بغية القيام بفعل قد «أراد» الإنسان القيام به سلفاً، لكنه لا يملك القوة الكافية، ولا حتى مجرد إمكان القيام به دون تدخل العناية الإلهية.

لكننا هنا لسنا بصدد تقييم نتائج هذا النكوص عن المسلك العقلاني الذي دشنه اليونان، وخاصة أرسطو، وأرسى دعائمه النظرية والأيديولوجية على السواء بعض الفرق الكلامية وعلى رأسها المعتزلة، والذي سيعرف نوعاً من الانتعاش مع تيار الفلسفة العربية في المغرب والأندلس؛ وإنما قصدنا الإشارة إلى التربة النظرية التي مثلت رافداً من روافد النظرية الباجية في الفعل الإنساني.

ولا ينبغي أن يقتصر مسعانا في هذا المجال على الكشف عن المولد العسير لنظرية الفعل الإنساني في الثقافة الإسلامية برمتها، وكيفية انبثاقها عن نظرية الفعل الإنساني اليونانية، وخاصة لدى المعلم الأول، وما رافق تلك النشأة من توظيف أيديولوجي لدى الفرق الكلامية المختلفة، بقدر ما هو بيان نقط الارتكاز المختلفة لنظرية ابن باجه واستقلالها، في الوقت ذاته، عن المنظومة المرجعية الأولى المتمثلة في الفلسفة اليونانية (الأفلاطونية والأرسطية)، والتي تنظر إلى الإنسان باعتباره ما هو إلهي على الأرض، وعن النظرية الكلامية المتأرجحة بين الاتجاهات الثلاثة التي ذكرنا.

أولاً ـ مصادرها الفلسفية:

ـ أرسطو:

وسنعرض فيما يلي بشكل سريع للخطوط العامة العريضة المميزة لنظرية أرسطو في الفعل الإنساني وذلك من خلال كتاب **الأخلاق إلى نيقوماخوس**[1].

يبين أرسطو في الكتاب الثالث من هذا الكتاب، والذي يعد تكملة لنظريته في السعادة والشجاعة والاعتدال، أن التمييز بين الأفعال الإرادية والأفعال غير الإرادية يعد أمراً ضرورياً حتى تكون عملية الجزاء أمراً ممكناً. فالمشرع أو رجل القانون، يجب أن يكون عارفاً بأهداف الفعل الذي يصدر عن الإنسان وأصنافه وغاياته.

ولا يقدم أرسطو في البداية تعريفاً محدداً للفعل الإنساني إلا من خلال ربطة بمفهوم آخر هو الإرادة أو الاختيار، سواء أكان هذا الاختيار اختياراً طوعياً أم بفعل مؤثرات خارجية أو داخلية. فالأفعال غير الإرادية، يقول أرسطو، هي الأمور التي تتم بفعل قوة قاهرة عظيمة أو بفعل الجهل[2]. ومن الواضح من هذا التعريف أن الأفعال غير الإرادية تستمد مصدرها إما من قوة خارجية تكره الإنسان على القيام بها، ومن ثم فإنه لا دخل له في اكتسابها، أو من أمور تتعلق بشرط الإمكان المعرفي للإنسان ذاته، فـ«الأمر الذي يتم بواسطة

---

(1) عندما نعود إلى نصوص ابن باجه الفلسفية نجد إشارة متكررة إلى أرسطو الذي يعده ابن باجه في كتاب **تدبير المتوحد** من «السعداء» أو الواصلين، كما نجد إشارات أخرى متعددة إلى كتب أرسطو المختلفة ومنها كتابه «الأخلاق إلى نيقوماخوس» **(Ethique à Nicomaque)** وبالذات إلى نظرية الفضائل والأفعال البشرية، وقوى النفس، وأصناف الطبائع والإشارة إلى موقف أرسطو في الفصل والأفعال بين العالمين وغيرها من الموضوعات. انظر بخصوص هذه المسألة: رسالة الوداع ص 116، ضمن رسائل ابن باجه الإلهية، حققها وقدم بها ماجد فخري، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1968.

(2) Aritote, Ethique à Nicomaque, Traduction de J.Barthélemy Saint-Hilaire, revue par Alfredo Gomez-Muller, Le livre de Poche, Paris, 1992, Livre II, Ch. I, § 3.

القوة القاهرة العظيمة، هو الأمر الذي يكون سببه خارجياً، والذي لا يساهم الفرد الفاعل أو المنفعل فيه من قريب أو من بعيد مثال ذلك عندما نتعرض لعاصفة هوجاء لا يمكن مقاومتها، أو عندما نتعرض لفعل من لهم اليد الطولى على شخصنا»[1].

كما أن الأفعال الإرادية قد تحصل كذلك نتيجة للخوف الشديد من شرور عظيمة داهمة، أو تحت تأثير سلطان مستبد. إلا أن هذا النوع من الأفعال، وهي الأفعال الاضطرارية، والتي توصف عادة بأن لا دخل للإنسان فيها، هي أفعال لا تخلو تماماً من عنصر الإرادة خلال اللحظة التي يتم فيها الفعل، ومن الاختيار الحر للإنسان بما هو كائن عاقل. ومن البديهي أن لفظ الحرية في القاموس الإغريقي يرمز، من بين أمور أخرى، إلى العقل، شرط المواطنة في المدينة اليونانية. وسيبين أرسطو في متن الكتاب المذكور، أننا لا يمكن أن نسمي أفعالاً إرادية تلك التي يقوم بها الأطفال والعبيد: الأطفال لأن ملكة العقل لم تكتمل بعد عندهم، ولأنهم كما يقول، شهوانيون في أغلب الأحيان، لا يملكون السيطرة على الديناميكا الانفعالية المتنامية لديهم بشكل كبير. والعبيد من حيث انعدام الحرية لديهم.

بيد أننا لن نخوض في هذا الارتباط بين العقل والحرية من جهة، وبينهما وبين الفعل الإنساني، بل سنكتفي هنا بالحديث عن الجزء الثاني من النظرية الأرسطية، المتعلق بمحددات الفعل البشري وغاياته.

ينطلق أرسطو، في بحثه لمحددات الفعل الإنساني، من الازدواجية التي تطبع النفس البشرية. فهناك جزءان متعارضان في نفوسنا: جزء يتمتع بالعقل، وجزء آخر هو مرتع للشهوة والانفعال. ولهذا نجد لديه تصنيفاً للطبائع البشرية والأفعال الصادرة عنها، من حيث استقلالها أو خضوعها لأحد هذين الجزأين. فهناك أولا الشهوانيون وهم الذين تصدر أفعالهم، في أغلب الأحيان، تحت طائلة الضغوط

(1) Ibid., Ch. I, § 3.

الشهوانية، وبالتالي فهم لا يتمتعون بالسيطرة الكاملة على أنفسهم. وهناك من يأتمرون بأوامر العقل، وهؤلاء أفعالهم تكون دائماً شريفة فاضلة.

إلا أن أرسطو يركز على مفهوم جديد يعتبره العنصر الأساسي في الفضيلة، كما هو الشأن في الفعل الإنساني، ويتعلق الأمر إذن بما يسميه بـ«الاختيار المدبر» (Décision réfléchie). وتعد هذه الملكة العقلية، ملكة خاصة بالإنسان، ولا يمكن أن توجد لغيره من الكائنات غير الناطقة، وهي التي تحدد الفعل الإنساني بامتياز. أما الحيوان غير الناطق فيتميز بـ«الاشتهاء الطبيعي» (Appétit naturel) الذي هو المحدد الأول في الأفعال البهيمية. يقول أرسطو: «فالشهواني الذي لا يعرف كيف يسيطر على ذاته، يحركه الاشتهاء. فهو لا يتصرف بتأثير الاختيار المدبر، على العكس من الإنسان القنوع، فإنه يتصرف بواسطته، ولا يتصرف بدافع من شهوته»[1].

ومن هنا نلاحظ التعارض العميق في محددات الفعل الإنساني لدى أرسطو بين الأفعال التي يحددها الانفعال، وما يتطلبه من إشباع للحاجات الضرورية؛ وبين الأفعال التي تحددها الروية والاختيار الحر العاقل للإنسان. ولذا يعتقد أرسطو، أن الاختيار الحر المتبصر يوجد دائماً في تعارض مع الاشتهاء الطبيعي للإنسان.

ثانياً ـ الفعل الإنساني عند ابن باجه[2]:

ينطلق ابن باجه في تحليله للفعل الإنساني وأصنافه ومحدداته، من ملاحظة عامة تبدو جلية من خلال تحليله، وهي أن الإنسان هو أعقد الكائنات الحية،

---

(1) Aristote, op. cit., Ch. III, § 4.

(2) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن الصائغ، الملقب بابن باجه. أطلق عليه اللاتينيون اسم (Avempace). من أشهر الفلاسفة المسلمين في المغرب والأندلس. ولد بالأندلس ومات بالمغرب عام 1138م. كان مثالاً للفكر الموسوعي، جمع بين علوم مختلفة: منها الرياضة وعلم الفلك والطب والموسيقى.. من أهم مؤلفاته: تدبير المتوحد، ورسالة الوداع، وكتاب النفس، والسماع الطبيعي (كتاب الطبيعة)، في الغاية الإنسانية.

وغير الحية على الإطلاق، وذلك بالنظر إلى أفعاله وقواه، التي تشمل جميع أفعال الكائنات وقواها. وهذه القوى مشتركة بين البشر كلهم. فكل إنسان يمتلك أنواعاً من القوى: أولها القوة الفكرية والثانية القوى الروحية، والثالثة الحاسة، والرابعة المولدة، والخامسة الغاذية، والسادسة الأسطقسية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه القوى تتراتب وتتفاضل فيما بينها، وأعلاها هي القوة الفكرية، وأدناها القوة الأسطقسية، التي توجد للحيوان بمعناه العام بما فيه الإنسان، كما توجد للأجسام الطبيعية والاصطناعية. وقد تجتمع هذه القوى في الإنسان اجتماعاً كاملاً لا يتوفر لغيره من الكائنات. فالحيوان يحوز منها أكثر مما يحوز النبات، والنبات أكثر مما يحوز الجماد.

وهذا هو السبب في التداخل الحميم بين الفعل الإنساني وأنواع أخرى من الفعل، من حيث إن الفاعل لهذه الأفعال كلها، سواء أكانت إنسانية، بهيمية، أو إلهية فاضلة، قد يخضع لضرورة طبيعية مفروضة عليه، سواء تعلق الأمر بالشروط الخارجية للفعل، أو بحالات نفسية تتعلق ببنية الفاعل ذاته.

فالكائن الإنساني، حاله حال الكائن البهيمي والجمادي، يخضع تماماً للأحوال التي تعتري «الأسطقسات» (العناصر الطبيعية) من تغير وحركة وانفعال، وإن كان يتميز عن هذه الكائنات كلها بأنه يتمتع بالإرادة والاختيار، لكن في الأمور التي لا اضطرار فيها فقط. ذلك أن الحيوان، الناطق وغير الناطق، والجماد بصنفيه الطبيعي والاصطناعي، يخضعان لما يوجد للأسطقس من أحوال، من ذلك خضوعهما لأنواع الحركة الإرادية التي تحدث طوعاً، وللحركة القسرية، التي تحدث قهراً، والتي لا دخل فيها للاختيار الحر.

وعلى الرغم من صعوبة استقصاء ما يباين به الإنسان الحيوان غير الناطق، إلا أنه من المؤكد أن الإنسان تلحق به أحوال الحركة والتغير بأصنافه، النابعة من الخارج، عن طريق قوة طبيعية لا دخل له فيها، كالسقوط والاحتراق. كما يخضع لأحوال نابعة من الداخل، أي من داخل بنيته الحية وما يعتورها من انفعالات

وإحساسات واشتهاءات.. وهي، كما يقول ابن باجه، ضرب من ضروب الضرورة التي تصدر عنها بعض الأفعال الاضطرارية. من ذلك «ما يفعل الإنسان عند الخوف الشديد، مثل شتم الصديق، وقتل الأخ والأب على أمر تملك»[1]. إلا أن هذا النوع من الأفعال يتضمن نسبة معينة من الإرادة والاختيار، وهي الأفعال التي قال عنها أرسطو من قبل، إنها أفعال مشتركة (Actions mixtes) فيها الإرادي وغير الإرادي. ومن هنا تبدو الإحالة واضحة إلى المنظومة المرجعية الأولى المتمثلة في التراث اليوناني، وفي الفلسفة الأرسطية بالذات.

لكن إذا كان الإنسان، حسب ابن باجه، يخضع لضربين من الضرورة: أحدهما هو الضرورة الخارجية، والآخر هو ضرورة نابعة من ذاتية الفرد، بالنظر إلى آلية انفعالاته، فكيف يمكننا أن نضع حداً فاصلاً بين الفعل الإنساني الإرادي والفعل غير الإرادي؟

أصناف الفعل الإنساني عند ابن باجه:

يقسم ابن باجه الفعل الإنساني إلى قسمين: أحدهما هو الفعل الإرادي الاختياري، والآخر الفعل غير الإرادي. ومن الواضح من هذا التقسيم، أن الإرادة أو الاختيار تعتبر عاملاً حاسماً في الفعل الإنساني، من حيث إن الكائن البشري هو الكائن الوحيد الذي يتمتع بالإرادة والاختيار تمتعه بالعقل والانفعال، وبباقي قوى النفس الأخرى كما ذكرنا سابقاً. لكن الأمر يتعلق بخاصية ملازمة للإنسان حيثما حل، وكيفما تصرف، بل إنها قد تنعدم تماماً في الفعل تحت طائلة الضغوط والمؤثرات الخارجية والداخلية على السواء.

فالأفعال الاختيارية أو الإرادية، هي الأفعال الصادرة عن الإنسان في الحالة الطبيعية، بمعزل عن أي ضغط أو إكراه. فهي كما يقول ابن باجه «كل ما يوجد

(1) ابن باجه، تدبير المتوحد، ضمن رسائل ابن باجه الإلهية، حققها وقدم لها ماجد فخري، دار النهار للنشر، بيروت ـ لبنان، 1968، ص 46.

للإنسان بالطبع ويختص به من الأفعال»[1]. إنها، بتعبير آخر، الأفعال التي تكمن علتها ومبدؤها المحدد لها في من يقوم بالفعل، وفيه وحده، وفقاً لاختياره الحر، الصادر عن روية. ومن هنا فلا يمكن أن نعتبر أفعالاً لا إرادية تلك التي نقوم بها بفعل تأثير كائنات أخرى اشتركت إرادتها هي الأخرى في إنجاز هذه الأفعال.

يقول ابن باجه في هذا الصدد «والأفعال الإنسانية الخاصة به هي ما يكون باختياره، فكل ما يفعله الإنسان باختيار فهو فعل إنساني، وكل فعل إنساني فهو فعل باختيار»[2]. ومن الواضح من هذا التحديد، أن الاختيار يعد حجر الزاوية أو الميزة الأساسية للفعل الإنساني، في حين تعتبر الأفعال التي يفعلها الإنسان دون اختيار أو دون إرادة للقيام بها، أفعالاً ينجزها الإنسان، لكن لا يمكن نعتها بالإنسانية، وذلك لغياب الشرط الأساسي لها، وهو المبدأ الداخلي المحدد لها، وكذا عملية الاختيار. فما هو الاختيار إذن؟

يقول ابن باجه «أعني بالاختيار الإرادة الكائنة عن رؤية»[3]. فليس الاختيار إذن مجرد تفضيل لحركة طبيعية معينة، تهدف إلى غاية محددة، ولا هو حالة من الحرية، تتمثل في استواء الطرفين إزاء فعل معين، أو الامتناع عنه فحسب، بل هو كذلك فعالية عقلية واعية بحدود ممارستها، يتم القيام بها قبل الإقدام على الفعل. فلا نسمي فعلاً ما فعلا إنسانياً، إذا كان ذلك الفعل صادراً عن مجرد الاختيار العشوائي بين عدد من الحالات، بل لا بد من تدخل القوة الفكرية المميزة للإنسان، بما هو إنسان، والتي تجعله يمتاز بنوع من التبصر في الأعمال التي يقدم عليها. فالفعل الإنساني يتميز أولاً وقبل كل شيء، بتلك الملكة أو الحساب العقلي، الذي يهدف إلى النظر في عواقب الفعل واستتباعاته قبل الإقدام عليه.

---

(1) نفس المصدر، ص 46.

(2) ابن باجه، تدبير المتوحد، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(3) نفس المصدر، ص 46.

فالنفس الإنسانية، أي المحرك الأساس إلى الفعل، وإن كانت تنطوي بحسب التقليد الفلسفي منذ أرسطو، على جزأين أساسيين، أحدهما يتمتع بالعقل فيما حرم الآخر منه ـ تقليد يبدو أن ابن باجه قد انساق فيه في نهاية الأمر ـ هذه النفس مهيأة منذ البداية، ووفقاً لتركيبها الداخلي، للقيام بأفعال إنسانية فاضلة، صادرة عن الجزء الذي يتمتع بالعقل، وأفعال أخرى بهيمية مصدرها الاشتهاء الطبيعي وما يثيره في النفس من احتياجات، لا يملك ذوو النفوس البهيمية لها دفعاً، وبالتالي فهم ينساقون وراءها فتصبح أفعالهم عندئذ، أو بالأحرى انفعالاتهم، نوعاً من الحركة القسرية، لأنها صادرة عن ضرورة داخلية، وهو ما جعلها تفتقر إلى المحدد الأساسي للفعل الإنساني، ألا وهو الاختيار الحر وما يتطلبه من فعالية عقلية تدبرية. يقول ابن باجه عن هذا النوع من الأفعال الذي يحدث لدى الحيوان غير الناطق كما عند الإنسان، إنها أفعال بهيمية يسببها «ما يحدث في النفس البهيمية من انفعال». فإذا كان العقل أو الاختيار الحر، الصادر عن روية وتدبر، هو الشرط الضروري الذي يسبق كل فعل إنساني، جدير بهذا الاسم؛ فإن الانفعال، وما يترتب عنه من هيجان وشهوات طبيعية، هو المحدد الأساس للفعل البهيمي، سواء أكان مصدر ذلك الفعل حيوانياً صرفاً أو إنسانياً. ومن هنا يجب أن نتفطن إلى الفرق الدقيق بين الفعل الإنساني الجدير بهذه التسمية، وبين الفعل الصادر عن الإنسان، والذي قد لا يستحقها بالضرورة، إذا كان صادراً عما يحدث في النفس البهيمية من تهيجات وانفعالات ذات طبيعة حيوانية. يقول ابن باجه في هذا الصدد: «والإنسان قد يفعل ذلك من هذه الجهة، كما يهرب الإنسان من مفزع، فإن هذا الفعل هو للإنسان من جهة النفس البهيمية، ومثل من يكسر حجراً ضربه، وعوداً خدشه لأنه خدشه فقط، وهذه كلها أفعال بهيمية. فأما من يكسره، لئلا يخدش غيره أو عن روية توجب كسره، فذلك فعل إنساني»[1].

(1) ابن باجه، تدبير المتوحد، ص 46.

ومن هـذا الـنص تتبـين صـعوبة الفـصل بـين الفعـل الإنـساني والفعـل البهيمي، واللذين قد يتواجدان في وقت واحـد مـع فـارق محـدد، هـو عقلانيـة الفعل الإنساني، التي لا تعني شيئاً آخر سوى القدرة على نفاذ البـصيرة، والنظـر في عاقبة الأمر قبل الإقدام عليه، أي توجيهه نحو غاية مقـصودة. وهـذا المعنـى يعيدنا إلى واحد من أهم المعاني التي يقال عليها التدبير عند ابن باجه. فالتـدبير، الذي هو فعل إنساني بامتياز، هو الفعالية العقلية التي يقوم بها الإنـسان الـواعي بحدود وغايـات ممارسـته. ولـذا كـان التـدبير هـو «ترتيـب أفعـال نحـو غايـة مقصودة» مع اشتراط عنصرين يجـب توفرهمـا في الفعـل حتـى يـسمى تـدبيراً، ويتعلق الأمر بـالفكر أولاً، وبالترتيـب، أو بعـدد كبـير مـن الأفعـال في الفعـل الإنساني، في المقام الثاني. ويوضح الفيلسوف ذلـك بقولـه: «فكـل فعـل يفعلـه (الإنسان) لا ينال به غرضاً غير فعل ذلـك الفعـل بهيمـي، وفعلـه عـن الـنفس البهيمية فقط. مثال ذلك أن آكلاً أكل القراسيا لتشهيّه إياه، فاتفق له عن ذلك أن لان بطنه، وقد كـان محتاجـاً إليـه، فـإن ذلـك فعـل بهيمـي، وهـو فعـل إنـساني بالعرض. وإن أكله المتعقل الطبع، لا لتشهيه إياه بل لتليين بطنه، واتفق مع ذلك أن كان شهياً عنده، فذلك فعل إنساني، وهو بهيمي بالعرض»[1].

ومن هنا هذا الاشتراك ضمن نشاط واحـد للبهيمـي والإنـساني، في ذات الوقت مع فارق أساسي، هو أن التعقل أو الروية والغاية، هي أمور تخص الفعل الإنساني دون الفعل البهيمي، في حين أن الانفعال والاشـتهاء الطبيعـي همـا مـا يطبع الفعل البهيمي لدى الإنسان، أو الفعل البهيمي بما هو كذلك. فهناك نـوع من التداخل بين هذين النوعين حتى على مستوى نعت هذه الأفعال. فما يقوم به الإنسان، دون أي حساب عقلي، ودون روية تحدد فعله، يمكن وصفه بأنه فعـل إنساني لكن بالعرض، في حين أن الأفعال الإنسانية، التي تتطلب نوعاً من إشباع

(1) ابن باجه، تدبير المتوحد، ص 47.

الحاجات البدنية من اشتهاء وغيره، هي في واقع الأمر أفعال إنسانية، لكنها أفعال بهيمية، بحكم اشتمالها على هذا الجانب الشهواني البهيمي[1].

ومن هنا يظل الاختلاف دقيقاً في الأفعال التي يقوم بها الإنسان، بين البهيمي والإنساني، قائماً على نوع من الفعالية التي تسبق القيام بالفعل، من جهة صدورها عن الجانب العقلي أو الجانب الانفعالي من النفس «فالفعل البهيمي هو الذي يتقدمه في النفس الانفعال النفساني فقط مثل التشهي أو الغضب والخوف وما شاكله؛ والإنساني هو ما يتقدمه أمر يوجبه عند فاعله الفكر»[2]. ذلك أن المعيارية الخاصة بالفعل الإنساني، هي صدوره عن الفكر كيفما كان ظناً أو يقيناً، وبالتالي يكون مبدأ الحركة فيه كاملاً في ما يعتمل في النفس من رأي واعتقاد.

ومن هنا نجد ربط ابن باجه لنظريته في الفعل الإنساني، بنظريته في الحركة من جهة، وبنظريته في النفس من جهة ثانية، من حيث إن الفعل والانفعال والحركة، هي أمور نابعة كلها من النفس البشرية على اختلافها. يقول ابن باجة في رسالة نشرها جمال الدين العلوي ضمن «رسائل فلسفية لأبي بكر بن باجه» تحت عنوان «في المتحرك» ما يلي: «وظاهر أيضاً مما تبين هناك في «كتاب الحيوان» و«كتاب النفس» وما كتبناه نحن في «رسالة الوداع» وفي أقاويل لنا غيرها أن المحرك الأول في الحيوان هو النفس»[3].

---

(1) ستذهب الفلسفات الحديثة بطبيعة الحال إلى خلاصات ليست في صالح ابن باجه من حيث إن الحدود بين العقل والانفعال لم تعد بهذه المسافة الكبيرة بل إلى القول إن العقل هو في جوهره انفعال وأن ما يحكم عمل الانفعال من إشباع للرغبة وغيرها هي حاجات صلة بالمعقولية في نهاية الأمر من حيث إنها تصب في خانة الغاية الأساسية للكائن البشري ألا وهي المحافظة على الذات من الألم والموت لدى هوبز، أو الاحتماء داخل الذات كما هو الشأن لدى اسبينوزا.

(2) ابن باجه، تدبير المتوحد، ص 47.

(3) ابن باجه، في المتحرك، ص 136، ضمن رسائل فلسفية لابن باجه، تحقيق جمال الدين العلوي.

ومن الواضح أن الفيلسوف يذكر الحيوان هنا بمعناه العام بما فيه الحيوان الناطق مع فارق بسيط هو صدور هذه الأفعال عن إحدى مراتب النفس. فالمحرك الأساسي في الأفعال البهيمية سواء تلك التي تصدر عن الإنسان أو عن الحيوان هو النفس النزوعية بغض النظر عن المستويات المختلفة لهذه النفس وعن اشتراك الإنسان والحيوان غير الناطق فيها على السواء. يقول ابن باجه:

«وقد تلخص في الأقاويل التي كتبت في النفس، أن المحرك الأول للحيوان هي النفس النزوعية، وهي صنفان متقابلان: أحدهما اسمه لجنسه فلنسمه على الإطلاق المحبة ومنها يكون الطلب... وفي هذا الجنس تدخل الشهوة الغذائية، والغضب، وسائر الأصناف الأخر. والصنف الثاني الكراهية، وفيها يدخل الخوف، والسأم، والملال، وما جانسه. وتبين هناك بالأقاويل البينة، أن سبب هذه هي النفس الخيالية. وقد لخص هناك أصنافها». والظاهر أن ابن باجه يشير، بأصناف النفس هذه، إلى رسالة أخرى ضمن هذه المجموعة، التي نشرها جمال الدين العلوي تحت عنوان «البحث عن النفس النزوعية وبم تنزع ولماذا تنزع»، ذكر فيها ثلاث قوى لهذه النفس هي: النزوعية بالخيال، والنزوعية بالنفس المتوسطة، والنزوعية التي تشعر بالنطق. ص 108.

فكيف يميز ابن باجه الفعل الإنساني بوجه عام، عن الأفعال الأخرى من وجهة نظر الحركة؟

يقول ابن باجه، بعد أن بين الاشتراك الأساسي بين الإنساني والبهيمي في هذه النفس، إن هذه الأفعال الصادرة عن هذه القوة «توجد للإنسان إذا كان حيواناً، ويختص الإنسان بالحركة الاختيارية، وهي تكون عن النطق، وبها ينسب إلى الإنسان الخطأ والصواب، وبها يحوز الصنائع، وهذه أصناف قد لخصنا القول فيها في سيرة المتوحد، وتبين هناك أن الحركة الإنسانية الخاصة بالإنسان، هي التي تكون عن الأمور التي توجبها الروية الصادقة.

وبين أن (الروية) إنما تكون ضرورة نحو أمر ما، وأنها نحو غاية ما، وهي الخير على الإطلاق»[1].

ومن الجلي أن الفيلسوف الأندلسي يستبعد، في هذه الرسالة، كل العناصر التي اشترطها في الفعل الإنساني، خلال بحثه لهذا الموضوع في تدبير المتوحد، ألا وهي الاختيار العقلي أو الروية، والغاية المتوخاة من الفعل، إضافة إلى عنصر هو الخير. ومن هنا نجد ربط الفيلسوف للفعالية الإنسانية بالمقاصد الأخلاقية. وفي هذا نلمس التأثير الواضح لأرسطو عليه، من خلال النظرية الأرسطية في الفضائل الشكلية والعقلية.

فالأفعال الإنسانية، الجديرة بهذا الاسم، ليست أفعالاً صادرة عن التعقل والروية، أي عن النفس الناطقة فحسب، بل إنها تهدف كذلك إلى غايات شريفة فاضلة «فإن هذا الخير ـ يقول ابن باجه ـ معشوق بالطبع محبوب للكل. والحيوان البهيمي إذا لم يعط النطق، وهو الذي يعرف الخير بالإطلاق جعلت له معرفة الخير مقرونة بالمواد، وذلك بالحس والتوهم. فأما الإنسان، فإنه يعرف الخير في مواده، ويعرفه مجرداً»[2].

ومن هنا يظهر أن الإنسان، الذي يفعل الأفعال الخيرة، هو في الوقت نفسه الإنسان الذي يأتمر بأوامر العقل، وبالتالي يتمتع بالقدرة المطلقة على السيطرة على ذاته إزاء الانفعالات من غضب وشهوة. وليس هذا العقل المحدد لأخلاقية الفعل الإنساني، في نهاية الأمر، سوى القدرة على التمييز التي وهبت للإنسان من بين المخلوقات كلها. يقول ابن باجه: «إذا كان المحرك للإنسان ما أوجبه الفكر من جهة ما أوجبه الفكر أو ما جانس ذلك، سواء كانت الفكرة يقينية أو مظنونة، فالبهيمي المحرَّك فيه ما يحدث في النفس البهيمية من

(1) ابن باجه، المتحرك، ص 137.

(2) نفس المصدر.

الانفعال»[1]. وليست هذه القدرة على التمييز في نهاية الأمر، سوى قدرة معرفية، سواء تعلق الأمر بمجال اليقين، الذي معياره الحقيقة، أو بمجال الظن، وما يعتوره من صواب وخطأ. وهذا الأمر، يسمح للفاعل الإنساني بالاستمرار في الأفعال الصائبة، التي تؤدي إلى الخير، ويبعده عن الأفعال الخاطئة، متى تبين أنها كذلك، لأنها تقود إلى الشر لا محالة.

ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى اختلاف طفيف، على مستوى المنطلقات، بين النظرية الأرسطية، ونظرية ابن باجه. فهاتان النظريتان تستندان معاً إلى معايير أساسية في الفعل الإنساني، وهي: المعيار العقلي والمعيار الأخلاقي، من جهة، وعلى معيار ثالث، يمكن أن نطلق عليه المعيار المعرفي.

أما المعيار الأول، فيتعلق لدى الفيلسوفين، بأصناف الفعل ومحدداته، من حيث إن الفعل الإنساني لديهما، هو ما تحدده الفعالية العقلية الواعية بحدود ممارستها، سواء أكانت هذه الفعالية هي الاختيار المدبر، المستند إلى «الفرونيزس» ـ كما هو الشأن لدى أرسطو ـ أو كان يستند إلى القوة الفكرية، إلى العقل، أو الروية، كما هو الحال لدى ابن باجه. وأما المعيار الثاني وهو المعيار الأخلاقي، فيتعلق بالأحرى بالمقاصد والغايات، التي يرمي إليها الفعل. وإذا كان أرسطو قد أكد، في كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس، على أن التدبر، أو النشاط العقلي الذي يسبق الفعل، ينصبُّ بالدرجة الأولى على الوسائل التي يمكن الوصول بها إلى غاية شريفة فاضلة؛ فإن ابن باجه، يطرح الغاية أو المقاصد الأخلاقية، منذ البداية، باعتبارها شرطاً لابد من توفره لكي يسمى الفعل إنسانياً. أما عندما تترتب جملة من الأفعال الإنسانية نحو غاية مقصودة، فإن هذا الفعل يصبح عندئذ تدبيراً، وهو الفعالية البشرية الواعية بحدود وغايات ممارستها.

(1) ابن باجه، تدبير المتوحد، ص 47.

وفي الأخير ثمة اختلاف آخر بين الفيلسوفين، على مستوى المعيار الثالث، وهو المعيار المعرفي. فإذا كان أرسطو قد ميز، في الكتاب المذكور، بين الاختيار المدبر، وبيَّن الرأي من جهة، وبينهما وبين الفرونيزيس من جهة أخرى، وبين هذه الأمور كلها وبين الهم الذي يراد لذاته من جهة ثالثة؛ فإن ما يميز المعرفة عند ابن باجه، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأفعال الإنسانية وعلاقتها بهذه المعرفة، هو النفع. ويقول بصريح العبارة: إن من يفعل فعلة لأجل الحقيقة، والحقيقة وحدها فالأولى بفعله أن يكون إلهياً فاضلاً.

المصادر والمراجع

- ابن باجه، رسائل ابن باجه الإلهية، حققها وقدم لها ماجد فخري، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1968.

وتتضمن:

- تدبير المتوحد.
- في الغاية الإنسانية.
- رسالة الوداع.
- اتصال العقل بالإنسان.

- Aristote Ethique à Nicomaque, Traduction de J.Barthélemy Saint-Hilaire, revue par Alfredo gomez-Muller, Le livre de Poche, Paris, 1992.